ISSN P. 2225-2509
ISSN E. 2957-3505

مجلة
العلوم القانونية والسياسية

مجلة نصف سنوية علمية محكّمة

تصدرها كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة ديالى

العراق – ديالى

عـــدد خاص بأبحاث

المؤتمر العلمي الدولي الرابع

﴿السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة﴾

25– 26 أيـار 2022م

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق (1740) لسنة 2012

مجلة

العلوم القانونية والسياسية

Journal of Juridical and Political Science

مجلة نصف سنوية علمية محكّمة

تصدرها

كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة ديالى

العراق – ديالى – بعقوبة

تقاطع القدس

هاتف خليوي : 7727782999 (964+)

E-mail :jjps@law.uodiyala.edu.iq
E-mail :lawjur.uodiyala@gmail.com
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq
Mob: (+964) 7727782999

إن جميع ما ورد في هذه المجلة من أبحاث فقهية وآراء سياسية وتعليقات وقرارات قضائية وخلاصاتها، هي من عمل وجهة نظر أصحابها ويتحملون وحدهم مسؤوليتها، ولا تتحمل هيئة التحرير أو كلية القانون والعلوم السياسية أية مسؤولية في هذا الإطار.

جميع الحقوق محفوظة

كلمة العـــدد ..

بسم الله الرحمن الرحيم

و أفضل الصلاة و أتم التسليم .. على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ..

تواجه المواطنة في العديد من البلدان ومنها العراق تحديات كبيرة وفي مختلف الاصعدة، القانونية والسياسية والاجتماعية، والاقتصادية والتكنولوجية. إذ ساهمت هذه التحديات مجتمعة أو منفردة في اضعاف أو تغييب هذه الر ابطة ذات الابعاد القانونية والسياسية والاجتماعية.

و انطلاقاً من ذلك جاءت فكرة إقامة مؤتمر كلية القانون والعلوم السياسية العلمي الدولي الر ابع الموسوم: (السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة). لكي يحقق اهدافه الموضوعة من خلال محاوره المتمثلة بالجو انب القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي الختام، يسعد هيأة تحرير مجلة العلوم القانونية والسياسية التابعة لكلية القانون والعلوم السياسية أن تنثر بذور نتاجات وبحوث هذا المؤتمر القيم بين ربوع قرائها، سائلين الله تبارك وتعالى أن يكون بذي فائدة لطلبة العلم والمعرفة.

هيأة التحرير

هيـــأة التحريـــــر

ت	الاسم	جهة الانتساب	الصفة
1	أ.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	رئيس تحرير المجلة
2	م. حيدر عبد الرزاق حميد	كلية القانون والعلوم السياسية - العراق	مدير تحرير المجلة
3	أ.د. محمد أمين الميداني	المركز العربي للتربية على القانون الدولي وحقوق الإنسان – ستراسبورغ – فرنسا	عضو هيأة التحرير
4	أ.د. رشيد حمد العنزي	كلية الحقوق – جامعة الكويت - الكويت	عضو هيأة التحرير
5	أ.د. مصطفى أحمد أبو الخير	كلية القانون – جامعة عمر المختار – البيضاء – ليبيا	عضو هيأة التحرير
6	أ.د. محمد نصر الدين عبدالرحمن	كلية القانون – جامعة عين شمس – جمهورية مصر العربية	عضو هيأة التحرير
7	أ.د. هادي شلوف	جامعة سراييفو الدولية – البوسنة والهرسك	عضو هيأة التحرير
8	أ.د. نور الهلال محمد دحلان	كلية غزالي شافعي العليا الحكومية – جامعة اوتارا الماليزية – ماليزيا	عضو هيأة التحرير
9	أ.م.د. عماد مؤيد جاسم	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
10	أ.م.د. طلال حامد خليل	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
11	أ.م.د. رائـــــد صالـــح علي	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
12	أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
13	أ.م.د. بلاسم عدنان عبد الله	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
14	أ.م.د. أحمد فاضل حسين	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير

مدقق اللغة الإنكليزية
م.د. ميساء رضا جواد

مدقق اللغة العربية
أ.م.د. بشرى عبد المهدي إبراهيم

التنضيد والإخراج الفني
م.م. حسين علي حسين

قواعد النشر

مجلة العلوم القانونية والسياسية مجلة علمية متخصصة نصف سنوية محكمة تقبل البحوث الرصينة والدراسات والتعليق على الأحكام القضائية وملخصات الرسائل والأطاريح الجامعية التي تمّت مناقشتها وإجازتها والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها سواء المقدمة باللغة العربية أو باللغة الانكليزية في مجال تخصصها (العلوم القانونية والسياسية) وذلك على وفق القواعد والتعليمات الآتية :

1- التعهد من الباحث بأن البحث أو الدراسة أصليان لم يسبق نشرهما، وغير مقدمين للنشر في مجلة أخرى وغير مستلين من الإنترنت كلياً أو جزئياً.
2- مراعاة قواعد وأصول البحث العلمي {ملخص البحث باللغة العربية، المقدمة، المتن (المباحث – المطالب – الفروع)، الخاتمة واستنتاجات، الهوامش، المصادر والمراجع، ملخص البحث باللغة الإنكليزية}.
3- ألا يكون البحث أو الدراسة جزء من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه للباحث أو جزءاً من كتاب سبق له نشره ما عدا البحوث المستلة من الرسائل والأطاريح المقدمة من المشرف والباحث معاً.
4- تقدم البحوث مطبوعة من أربع نسخ مع قرص ليزري CD مع خلاصة للمادة العلمية على (100) كلمة باللغة العربية، و (150) كلمة للمادة العلمية باللغة الإنكليزية، على أن يتم ترجمة الملخص إلى اللغة الإنكليزية من قبل مترجم المجلة ويستحصل مقابل الترجمة مبلغ (10,000) عشرة آلاف دينار عراقي.
5- يتم تصديق البحوث المكتوبة باللغة الإنكليزية من قبل مكتب ترجمة معتمد يتعهد بالسلامة اللغوية للبحث.
6- يقدم البحث مطبوعاً على وفق أحجام ونوع الحروف للبحوث المكتوبة باللغة العربية : نوع الخط Traditional Arabic غامق Bold، حجم 22 للعناوين الرئيسية وحجم 20 للعناوين الفرعية وحجم 18 للمتن وحجم 16

للهوامش مع ترك مسافة 2.5 سم من كل جهة من الصفحة، أما البحوث المكتوبة باللغة الإنكليزية فتكون : نوع الخط **Times New Roman**، حجم الخط 22 لعنوان البحث وحجم 20 للعناوين الرئيسية وحجم 18 للعناوين الفرعية وحجم 16 للمتن مع ترك مسافة 2,5 سم من كل جهة من الصفحة، وتكون المسافة بين السطور واحد سنتيمتر.

7- توضع أرقام الهوامش بين قوسين في متن الصفحة، وتجمع الهوامش بتسلسل مستمر في نهاية البحث غير مربوطة إلكترونياً بأرقام الهوامش في متن البحث.

8- لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (20) صفحة وتستوفى أجور النشر من صاحبها بواقع 40 ألف دينار إذا كان مدرساً أو مدرساً مساعداً، و 60 ألف دينار إذا كان أستاذاً مساعداً و75 ألف دينار إذا كان أستاذاً، وما زاد عن (20) صفحة يُستوفى مبلغ(2.500) ألفان وخمسمائة دينار عن كل صفحة إضافية، ويستوفي مبلغ (6.000) ستة آلاف دينار عن نسخة الاستلال الواحدة. أما أجور نشر البحث أو الدراسة من خارج العراق فهي 100 مائة دولار أمريكي.

9- لا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

10- يرفق مع البحث أو الدراسة موجزاً بالسيرة العلمية للباحث (نبذة تعريفية) مع بريده الإلكتروني.

11- لا تعاد أصول البحوث والدراسات الواردة إلى المجلة إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر ويكون حق النشر ملكاً للمجلة إذ لا يجوز إعادة نشرها في مجلة علمية أخرى بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد موافقة خطية (إذن كتابي) من رئيس التحرير.

12- يمنح كل باحث نسخة من العدد المنشور فيه بحثه بالإضافة إلى نسخة مستلة عن بحثه.

13- الآراء الواردة في البحوث والدراسات تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة.

14- تعتمد المجلة الصيغة العالمية (**APA**) عند تنسيق وترتيب المصادر.

الاشتراكات بالمجلة

❖ مبلغ الاشتراك بالمجلة للنسخة الواحدة (30,000) دينارعراقي
داخل العراق و (50) دولارأمريكي خارج العراق.

❖ ثمن النسخة الواحدة من المجلة (30,000) دينارعراقي.

❖ ثمن النسخة الواحدة من الاستلال (6,000) دينار عراقي.

تعبر الآراء التي ترد في المجلة عن وجهة نظر أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

المراسلات

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

ديالى – بعقوبة – تقاطع القدس

الأستاذ الدكتور

خليفة إبراهيم عودة التميمي

رئيس التحرير

البريد الإلكتروني

E-mail : jjps@law.uodiyala.edu.iq
lawjur.uodiyala@gmail.com

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق (1740) لسنة 2012

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمجلة العلوم القانونية والسياسية

عدد خاص بأبحاث

المؤتمر العلمي الدولي الرابع

لكلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى

المنعقد للفترة من 25 – 26 أيــار 2022

الموسوم

﴿ السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة ﴾

رئيس المؤتمر العلمي

أ.د. خليفة إبراهيم عودة

اللجنة العلمية		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.د. عبدالرزاق طلال جاسم	رئيساً	العراق
أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	عضواً	مصر العربية
أ.د. رضا عبد السلام	عضواً	مصر العربية
أ.د. بلال محمود عثمان	عضواً	لبنان
أ.د. وسام حسين غياض	عضواً	لبنان
أ.م.د. محمد العكيلي	عضواً	مركز النهرين للدراسات - العراق
أ.م.د. احمد فاضل حسين	عضواً	العراق
أ.م.د. بلاسم عدنان عبدالله	عضواً	العراق
أ.م.د. شاكر عبدالكريم فاضل	عضواً	العراق
أ.م.د. طلال حامد خليل	عضواً	العراق
أ.م.د. عماد مؤيد جاسم	عضواً	العراق
أ.م.د. رائد صالح علي	عضواً	العراق
أ.م.د. بكر عباس علي	عضواً	العراق
أ.م.د. منتصر كريم علوان	عضواً	العراق
أ.م.د. رغد عبد الأمير مظلوم	عضواً	العراق
أ.م.د. أيمن عبد عون	عضواً	العراق
أ.م. عبدالباسط عبدالرحيم عباس	عضواً	العراق
م.د. محمد كاظم هاشم	عضواً	العراق
م.د. يسرى احمد فاضل	عضواً	العراق

اللجنة التحضيرية		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.م.د. حيدر نجيب احمد	رئيساً	العراق
م.د. حسام عبداللطيف محي	عضواً	العراق
م.د. إسماعيل ذياب خليل	عضواً	العراق
م.د. باسم غناوي علوان	عضواً	العراق
م. صفاء حسن نصيف	عضواً	العراق
م. ايمن مظهر بدر	عضواً	العراق
م. م. آيات مظفر نوري	عضواً	مركز النهرين للدراسات - العراق
مدير حسابات اقدم انتصار غضبان	عضواً	العراق
محاسب أقدم رائد عبد طعان	عضواً	العراق
لجنة الاستقبال والتشريفات		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.م.د. علي عبدالحسين علوان	رئيساً	العراق
م.د. ايلاف نوفل احمد	عضواً	العراق
م. محمد حامد محمود	عضواً	العراق
م. نجاح إبراهيم سبع	عضواً	العراق
م.م. صخر احمد نصيف	عضواً	العراق
م.م زهراء عبد المنعم عبد الله	عضواً	العراق
سكرتارية المؤتمر		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
م.د. خالد محمد علي	رئيساً	العراق
م.م. شهد شاكر محمود	عضواً	العراق
معاون رئيس مدربين علي هاشم مجيد	عضواً	العراق
رئيس ملاحظين فنيين محمد حميد مراد	عضواً	العراق
م. قانوني دعاء عبد الكريم مراد	عضواً	العراق

عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع - 2022			
ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	الأمن القيمي والسلم المجتمعي	أ.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	1- 35
2	المواطنة الفعالة بين الدستور والواقع: التجربة المصرية لدستور مصر 2014 أنموذجا	أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	37- 56
3	المواطنة الرقمية دراسة في المفهوم والابعاد	أ. د. أمل هندي كاطع	57-78
4	العدالة التوزيعية ودورها في بناء المواطنة الصالحة و إنفاذ القوانين المالية	أ.د. احمد خلف حسين الدخيل	79-107
5	التشريعات الاجتماعية والأمن الانساني في العراق	أ.د. سلام عبد علي العبادي م.د. فلاح حسن عبد مانع	109- 141
6	المواطنة العراقية: دراسة في مفهومها وكيفية توظيفها	أ.د. حمدية صالح الجبوري د. عبد الكريم جعفر الكشفي	143-161
7	التربية على المواطنة الرقمية	ا.د. هانيا محمد علي فقيه	163-176
8	الفكر الاسلامي و أثره في التنشئة الحضارية السليمة دراسة مقاصدية	أ.د. عباس علي حميد أ.م.د. بكر عباس علي حسين	177-202
9	معوقات بناء المواطنة الصالحة	أ.م.د بتول حسين علوان	203-222
10	الصياغة التشريعية لديباجة دستور جمهورية العراق 2005 ودورها في تحقيق المواطنة الصالحة	أ.م.د. أحمد فاضل حسين	223-247
11	المواطنة البيئية العالمية: مقاربة اجتماعية-سياسية لمواجهة التغير المناخي والتلوث البيئي	أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل	249-268
12	جدلية المواطنة وتعدد الولاءات وبناء الدولة الحالة العراقية انموذجا	أ.م.د. طلال حامد خليل	269-293
13	المواطنة والمشاركة السياسية: مقاربة تفسيرية للعلاقة بين المواطنة وتطبيق الصالح العام	أ.م.د. عماد مؤيد جاسم أ.م.د. ايمن عبد عون نزال	295-323
14	الحقوق السياسية لمكتسب الجنسية العراقية و اثرها في تعزيز المواطنة	أ.م.د. بلاسم عدنان عبد الله	325-342
15	المنظمات الدولية وتعزيز ثقافة المواطنة دراسة في دور منظمة اليونسكو	أ.م.د رائد صالح علي	343-372

16	الأسس الدولية للمواطنة في ظل القانون الدولي الخاص	أ.م.د. رغد عبد الامير مظلوم	395-373
17	دور الاتفاقيات الدولية في تعزيز مفهوم المواطنة	أ.م. عبد الباسط عبد الرحيم م.د. باسم غناوي علوان	433-397
18	بناء الهوية الوطنية في عراق ما بعد 2003	ا.م.د سامي احمد كلاوي	470-435
19	دور الامم المتحدة في تحقيق المصالحة	أ.م.د. حلا احمد محمد الدوري	516-471
20	السياسة التشريعية للاعتراض على القرارات الإدارية و أثرها في استقرار وتعزيز مبدأ المواطنة الصالحة: دراسة تحليلية استدلالية في إطار التشريعات الإدارية والضريبية العر اقية النافذة	أ.م.د. حيدر نجيب احمد المفتي	563-517
21	هُوية المواطنة الثقافية في ظل البيئة الرقمية	أ.م.د جعفر حسن جاسم الطائي	586-565
22	الموازنة بين حقوق المواطن وواجباته في إطار مفهوم المواطنة	أ.م.د. نذير ثابت محمد علي	605-587
23	أهمية القو انين والتشريعات الخاصة بالطو ائف الدينية في تحقيق المواطنة الصالحة بعد عام 2003	أ.م.د. حسين قاسم محمد	641-607
24	حكم الطلبات الحادثة في الدعوى القضائية – دراسة مقارنة في قانون المر افعات المدنية-	م.د. حسام عبد اللطيف محي م.م مصطفى تركي حومد	683-643
25	الحق في الاختلاف بوصفه قيمة من قيم المواطنة الصالحة	م.د. محمد كاظم هاشم م.م. هيبة عبدالمجيد السعيدغربي	712-685
26	دور المو اثيق الدولية في تعزيز مبدأ المواطنة	م.د. اسماعيل ذياب خليل	738-713
27	الحماية الدستورية لحق المواطنة في التشريع الجنائي	م.د. اسعد كاظم وحيش م.م. علي شبرم علوان	769 -739
28	الجامعات العر اقية ودورها في تعزيز المواطنة بعد عام 2003م	م.د. منتصر حسين جواد م.د. همام عبد الكاظم ربيح	790-771
29	دور الدولة ومؤسساتها في تنمية روح المواطنة – العراق انموذجاً	م.د. زينة عبد الامير عبد الحسين	811-791
30	دور القاضي في إعمال الشرط الفاسخ والرقابة عليه خلال جائحة كورونا	م.د. خالد محمد علي	833-813

31	التعويض التلقائي عن الحوادث الطبية ودورها في بناء المواطنة	م. حمودي بكر حمودي	866-835
32	المساعدة القضائية لغير المواطنين في العلاقات الخاصة الدولية في ظل القانون العراقي	م.م. عدنان يونس مخيبر م. فادية محمد اسماعيل	888-867
33	حقوق المواطنة في الدستور دراسة مقارنة بين العراق والجزائر	م.م. محمد صالح عبد الحي م.م. صباح مولدي باسط	909-889
34	اليات تفعيل الديمقراطية التعاونية لبناء المواطنة الصالحة في العراق	م.م. علي عباس عبيد	927-911
35	دور السياسة التشريعية في تعزيز الحقوق والحريات و انعكاسه على المواطنة الصالحة	م.م. اسراء محمد كاظم	953-929
36	المواطنة ودورها في حماية حقوق الإنسان	م.م. مؤيد مجيد حميد	971-955
37	المواطنة ومعوقات تحقيق عدالة النوع الاجتماعي (المرأة العراقية إنموذجاً)	م.م. ايمان حمود سليمان	990-973
38	الاستثمار في الشركات الراعية	م.م. عبد الرحمن ابراهيم علي ال غصيبه	1015 - 991

المواطنة البيئية العالمية: مقاربة اجتماعية- سياسية لمواجهة التغير المناخي والتلوث البيئي

Global Environmental Citizenship: A Sociopolitical Approach to Confronting Climate Change and Environmental Pollution

الكلمات المفتاحية: المواطنة؛ المواطنة البيئية العالمية؛ التلوث البيئي؛ التغير المناخي.

Keywords: Citizenship; global environmental citizenship; Environmental pollution; Climate change.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.2022.S.4.11

أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل

جامعة ديالى- كلية القانون والعلوم السياسية

Assistant Prof. Dr. Shakir AbdulKareem Fadhil
University of Diyala - College of Law and Political Science
shaker.a.fadel@uodiyala.edu.iq

ملخص البحث

Abstract

يعد مفهوم المواطنة البيئية العالمية مساهمة تنطلق من تغيير مركز المواطن من كونه جزءاً من المجتمع الوطني فحسب الى كونه جزءاً من المجتمع العالمي، وما يترتب على ذلك من مسؤوليات تقع على عاتقه في الحفاظ على كوكب الارض، ومجمل مشاركته الوطنية والعالمية لتحقيق ذلك. ذلك ان فكرة المسؤولية كانت على الدوام في جوهر فكرة المواطنة.

إنَّ المواطنة البيئية العالمية تعتمد على مجموعة مترابطة من السلوكيات فكل انسان هو مواطن ينتمي لهذا العالم ولديه مسؤولية مشتركة تجاه الارض التي يعيش عليها، ليحيا بسلم وامن وكرامة.

Abstract

The concept of global environmental citizenship is a contribution that stems from changing the citizen's status from being part of the national community only to being part of the global community. The consequent responsibilities that fall upon him in preserving the planet, and his overall national and global participation to achieve this. The idea of responsibility has always been at the core of the idea of citizenship. Global environmental citizenship depends on an interrelated set of behaviors. Every human being is a citizen who belongs to this world and has a shared responsibility towards the land on which he lives, in order to live in peace, security and dignity.

المقدمـــــة

Introduction

إنَّ تفعيل مفهوم المواطنة البيئية العالمية بات له اهمية كبيرة في ربط افكار المواطنين في جميع انحاء العالم حول هدف انساني مشترك للحفاظ على بيئة الارض بعدّها المكان الذي تحيا فيه الكائنات الحية وسيدها الانسان، في مواجهة التحديات الجسيمة التي تتعرض لها. فالإنسان هو الذي يصنع مشكلات البيئة ويدمر مواردها، وبالتالي يكون الهدف الاستراتيجي تنشئة المواطنين على السلوكيات التي تعبر عن ما يدعى بالمواطنة البيئية العالمية.

مشكلة البحث:

The Problem of the study:

تنبع اشكالية البحث من اعتماد مفهوم المواطنة البيئية العالمية بعدّها مساهمة تنطلق من تغيير مركز المواطن من كونه جزءاً من المجتمع الوطني فحسب الى كونه جزءاً من المجتمع العالمي، وما يترتب على ذلك من مسؤوليات تقع على عاتقه في الحفاظ على كوكب الارض، ومجمل مشاركته الوطنية والعالمية لتحقيق ذلك.

وفي ضوء مشكلة البحث تطرح اسئلة البحث، كيف يحافظ على بيئته من التلوث؟ وكيف يسهم في انتاج السياسات والخطط لمواجهة تحديات التلوث البيئي والتغير المناخي؟ وكيف يشترك في المنظمات الاجتماعية المعنية بالاهتمام بالبيئة العالمية؟ وكيف يكون اكثر وعيا بالأخطار المحدقة بكوكب الارض التي اضحت مشتركة وما يحصل في مكان ما من الارض يؤثر بصورة جدية في بقية الاماكن.

فرضية البحث:

The Hypothesis of the study:

وانطلاقا من اشكالية البحث واسئلته، تعتمد فرضية البحث: ان المواطنة البيئية العالمية تعتمد على مجموعة مترابطة من السلوكيات، ان كل انسان هو مواطن ينتمي لهذا العالم ولديه مسؤولية مشتركة تجاه الارض التي يعيش عليها، ليحيا بسلم وامن وكرامة، ذلك ان فكرة المسؤولية كانت على الدوام في جوهر فكرة المواطنة.

منهج البحث:

Methodology:

ولأجل الاجابة عن اسئلة البحث، التي طرحتها مشكلة البحث، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، للتعامل مع معطيات البحث، وبالتالي تحديده.

هيكلية البحث:

The Structure of the Study:

تم تقسيم البحث على محاور ثلاثة هي: أولا – قضايا التغير المناخي والتلوث البيئي، ثانيا – في مفهوم وابعاد المواطنة البيئية العالمية، ثالثا– ادوات بناء المواطنة البيئية العالمية.

أولا: قضايا التغير المناخي والتلوث البيئي:

First - issues of climate change and environmental pollution:

ما المقصود بالتغير المناخي، وما المقصود بالتلوث البيئي؟ وما هي العلاقة بينهما؟ هذه الاسئلة تطرح لفهم تداعيات هذه المتغيرات وعلاقتها مع بعضها من جهة، وعلاقتها ببروز مفهوم المواطنة البيئية العالمية، من جهة اخرى.

يرى بعض الباحثين ان التغير المناخي يعد من مصادر تلوث البيئة، فضلاً عن مصادر اخرى، مثل الكوارث الطبيعية كالزلازل والسيول، او المصادر البشرية كالزيادة السكانية والنفايات البشرية، او مصادر التلوث الناتجة عن النشاط الصناعين ووسائل النقل والمواصلات، او مصادر التلوث الناتجة عن الاستخدام الحربي للأسلحة المحرمة دوليا، او تجارب اسلحة الدمار الشامل... وغيرها من المصادر [(1)].

ولكن وجهة النظر التي ينطلق منها البحث، ان العلاقة بين التغير المناخي وتلوث البيئة هي علاقة جدلية، من الصحيح انها مشكلات تحمل خصوصياتها، ولكن كل ظاهرة تشكل سببا لتفاقم المشكلة في الظاهرة الاخرى، يعني ان التغير المناخي يعد سببا رئيساً من اسباب التلوث، ولكن تلوث البيئة والانبعاثات للغازات الضارة يعد سببا رئيساً ايضا للتغير المناخي. وتركيز البحث لا يفصل في دراسة هاتين المشكلتين الخطيرتين وانما يتناولها من زاوية تسببها في ولادة مفهوم المواطنة البيئية العالمية.

ويوصف التغير المناخي بأنه: ارتفاع متوسط درجة حرارة الأرض، نتيجة لانبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون، بسبب استخدام الوقود الاحفوري كالفحم والنفط والغاز في الطاقة والتدفئة والنقل. بقيت درجات الحرارة على سطح الارض متوازنة لزمن طويل الى ان افرط الانسان في عصر استهلاك الطاقة، وحرق كميات كبيرة من النفط والفحم والغابات، مما ادى الى زيادة تركيز غاز ثاني اوكسيد الكاربون في الجو، وكذلك ادخلت التكنولوجيا الجديدة مواد كلورية فلورية كربونية اخلت بطبقة الاوزون، وكذلك وجود غاز الميثان واوكسيد النتروز في الجو، مما ادى الى ما يسمى بظاهرة تسخين المناخ [(2)].

لقد ارتفعت درجة حرارة الارض بحدود 0,6 م درجة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وسيؤدي زيادة الانبعاثات على هذه الوتيرة الى زيادة درجة حرارة الارض من 2 – 4 درجة مئوية بحلول منتصف هذا القرن الحادي والعشرين[(3)].

ومما لاشك فيه، ان ذلك سيؤدي الى ذوبان الجليد والثلوج وغمر المناطق الساحلية نتيجة ارتفاع سطح البحر، وازدياد تكرار حوادث الطقس العنيفة وشدتها، كالجفاف والفيضانات والأعاصير. وهناك

العديد من الآثار التي سيخلفها، لا تقتصر على الجانب الطبيعي بل تتعداها الى جوانب الحياة البشرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية.

وتشير التقديرات الى ان درجة حرارة سطح الارض 1,2 درجة مئوية اعلى مما كانت عليه قبل الثورة الصناعية. ويمكن تعريف هذا القرن (الحادي والعشرين) بأنه قرن التحدي المناخي[4].

دقت ناقوس الخطر اتفاقية باريس لعام 2015 عندما تبنت قرارات؛ منها خفض الانبعاثات لمستوى يجعل معدل الزيادة اقل من 2 درجة مئوية، او بحدود 1,5 درجة مئوية، وان تكون هناك مراجعة بعد 5 سنوات، وكان لها فضل اشراك كامل بلدان المعمورة تقريبا في مواجهة هذه المشكلة، الا انها لم ترسِ اسس حاكمية فعالة عادلة، فالالتزامات التي اتخذتها البلدان للتخفيض من انبعاثات غازات ثاني اوكسيد الكربون ولتأمين التضامن الضروري بين الشمال والجنوب لم تكن ملزمة، وتوشك الا تكون قد احترمت، الامر الذي يفضي الى ارتفاع في الحرارة يفوق الهدف الطموح للاتفاق[5].

غير ان مؤتمر المناخ المنعقد في غلاسكو (المملكة المتحدة) للمدة من 31 تشرين الاول وحتى 12 تشرين الثاني عام 2021، دق ناقوس الخطر من جديد وبقوة استثنائية، حتى ان الامين العام للأمم المتحدة عبر عن خوفه الشديد وادراكه للمخاطر التي تواجه كوكب الارض نتيجة التغير المناخي، بقوله: " كوكبنا الهش، يقف على المحك، ولازلنا نقف على اعتاب كارثة مناخية... حان الوقت لاتخاذ اجراءات طارئة، وإلا ستصبح فرصتنا في جعل زيادة درجة الحرارة صفر ستكون هي بذاتها صفرا "[6]

وتمخض عن المؤتمر الاتفاق على العديد من القرارات تخص خفض الانبعاثات الحرارية؛ وان ميزانيات الكربون المتسقة مع تحقيق هدف درجة حرارة اتفاق باريس هي الآن صغيرة ويتم استنفادها بسرعة ؛ ودعت مقررات غلاسكو للمناخ جميع البلدان الى تقديم خطط عمل وطنية اقوى في العام 2022 بدلا من عام 2025، وهو كان الجدول الاصلي. ومساعدة البلدان الفقيرة للانتقال الى الطاقة النظيفة بمقدار 100 مليار دولار سنويا؛ والتخلص من استخدام الفحم والوقود الاحفوري، وحماية النظم البيئية، وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة [7].

ومما لاشك فيه، ان البلدان الفقيرة بحاجة الى اموال طائلة لمواجهة هذا التحدي، لتتمكن من: تطوير تكنولوجيا لإنتاج مواد كيمياوية بديلة عن المواد الكلوروفلوروكربونية او شرائها؛ امتلاك التكنولوجيا اللازمة لاستعمال هذه المواد الجديدة؛ دفع ثمن الآلات والتجهيزات الموجودة لديها التي تسبب الضرر لطبقة الاوزون، وهذا يعني خسارة أثمانها[8]

لا يمكن ابعاد مشكلة التغير المناخي عن المتغيرات المؤثرة في السياسة الدولية، اذ نجد ان الصين والولايات المتحدة مسؤولان عن 50 بالمائة من التلوث بواقع 30 بالمائة للصين و 20 بالمائة للولايات المتحدة و30 بالمائة أوربا، وبقية بلدان العالم تتقاسم النسبة المتبقية. كما لا يمكن اغفال الاثار السياسية التي سيولدها التغير المناخي سواء على عالم الجنوب ام على عالم الشمال، فالعالمان سيتأثران ولكن بنسب متباينة. فالصين، على سبيل المثال، لديها مشاكلها الخاصة، ففي الشمال في القلب الصناعي للبلد، مناطق كلية تنفد منها المياه، تؤثر على اكثر من 500 مليون من السكان. واختفى على مدى السنوات ال25 الماضية حوالي 28000 نهر صيني. ان حل هذه المشاكل لم يكن رخيصا، فمشروع واحد لتعزيز البنية التحتية لنقل المياه من الجنوب الى الشمال كلف الحكومة الصينية على الأقل 48 مليار دولار امريكي. ولم يكتمل بعد، لكن الصين تدعي انه طور الامن المائي لبكين، وانتفع منه 50 مليون من السكان[9].

الولايات المتحدة والصين كلاهما من الدول الغنية بما يكفي لمواجهة هذه التكاليف، لكن تأثيرات التغير المناخي على الدول الأفقر ستنتج مشكلات عالمية، وهذا ما يستدعي ايضا المواجهة العالمية وخاصة على صعيد بناء المواطنة البيئية العالمية. معا، البلدان مسؤولان عن اكثر من 40% من الانبعاثات العالمية، الصين لوحدها تمثل بحدود 28 %.العلاقات بين الدولتين في توتر عالٍ، والتنافس الشامل بينهما، سيؤثر بشكل سلبي كبير على العالم، لذلك فالبلدان بحاجة للتعاون معا[10].

قد تبرز الى الواجهة صراعات دولية واقليمية على جانب كبير من الخطورة، ويتوقع البعض ان تسخن مشكلة كشمير بين الهند وباكستان، فكشمير التي يشكل المسلمون حوالي 70% من سكانها، وكانت الهند قد احتلتها، ذات موقع استراتيجي فهي تسيطر على جبال وجليديات الهملايا التي تتحكم بتدفق مياه الانهار ومنها نهر السند الذي يروي اراضي البنجاب في باكستان، وكان هناك اتفاق برعاية البنك الدولي في الخمسينات بين الهند وباكستان بموجبه للباكستان حصة وكمية حصرية من المياه وألا تبني الهند سدوداً الا لتوليد الطاقة الكهربائية، لكن تغير المناخ واقامة الهند للسدود ونقص المياه الجوفية في باكستان ادى الى تمسكها بحقها في كشمير، وبالتالي قد تعود مشكلة كشمير الى الواجهة آخذين بعين الاعتبار ان الدولتين نووية[11].

وكذلك، فأن مشاهد البؤس والفقر وضواحي السكن العشوائي في شواطئ ريو في البرازيل، ذات المنشأ الاصلي من مناطق زراعية ضربها الجفاف الشديد من عقود، وهذه الضواحي انتعشت فيها العصابات المنظمة وتجار المخدرات وهددت كيان الدولة في امريكا اللاتينية. وفي المكسيك، أدى التغيير المناخي

والجفاف في خليج المكسيك الى هجرة المزارعين الى شمال المكسيك لغرض الهجرة الى الولايات المتحدة الامريكية، والتي بدورها شيدّت سورا عازلا، وما يتبعه من ازمات انسانية واقتصادية واجتماعية[12].

فضلاً عن ذلك، حروب المناخ، ستزداد في العديد من مناطق العالم، شبيهة بتلك التي تجري بين مصر واثيوبيا، حول مياه نهر النيل، وغيرها من المناطق. وعلى العموم، من آثار التغير المناخي في عالم الجنوب، فأن هجرة سكان الريف الى المدن، كمحطة أولى ثم بعد ذلك التوجه للهجرة لعالم الشمال. وتنتشر الصراعات العرقية والطائفية وتفكك النسيج الاجتماعي. وتعتمد هذه الدول استراتيجية للمواجهة او الحلول قائمة على مكافحة التمرد باستخدام العنف الشديد. أما في عالم الشمال، فأن التكيف يتخذ شكل تحصين الحدود وزيادة الانفاق على الأمن وانتشار ثقافة كره الاجانب وتقليص الحريات المدنية، وتطوير استراتيجية مكافحة تمرد تستخدم العنف والوكلاء المحليين.

ذلك ان تغير المناخ سينتج ظروف عديدة مزمنة على الصعيد العالمي، ستتدهور الظروف الاقتصادية والبيئية اكثر وانتشار الامراض والاوبئة وازدياد الهجرة وشح المياه– في ظل هذه الظروف – ستتبنى الحكومات الفاشلة والضعيفة المزيد من السلطوية والعقائد الاصولية، وبالنتيجة تنتهك حق الانسان في بيئة سليمة، هذا الحق الذي يعد من حقوق الجيل الثالث من حقوق الانسان، والتي تسمى (حقوق التضامن). وعلى صعيد آثار التغير المناخي السلبية على حقوق الانسان، يمكن ايراد العديد من الانعكاسات السلبية على جميع حقوق الانسان، مثل الحق في الحياة، والحقوق في تقرير المصير والصحة والغذاء والتنمية والسكن اللائق ومجموعة عديدة من الحقوق الثقافية. يمكن ايرادها على النحو الآتي[13]:

1. الحق في الحياة فأن التغير المناخي يعد من بين اكثر العوامل الحاحا وخطورة التي تهدد قدرة اجيال الحاضر والمستقبل من التمتع بالحق في الحياة، اذ توقعت الهيأة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقاريرها الرابع والخامس، ان يزداد عدد الاشخاص الذين يلقون حتفهم ويعانون من المرض ويتعرضون للإصابة بسبب موجات الحر والفيضانات والعواصف والحرائق والجفاف، وازدياد الجوع وسوء التغذية.
2. الحق في تقرير المصير: ويندرج في عداد مخاطر التغيير، ان الشعوب التي تعيش في الدول الجزرية الصغيرة تواجه تحديات متزايدة توهن قدرتها على مواصلة العيش على اراضيها التقليدية، بل قد يؤدي التغير المناخي الى اختفاء بعضها، وهذا ما يثير مجموعة من المسائل القانونية منها ما يتعلق بوضع السكان في هذه الاقاليم ومستقبل هذه الشعوب، وبالحماية التي يوفرها لهم القانون الدولي.
3. الحق في التنمية: رأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 1/70 الذي اعتمدت بموجبه خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ان تغير المناخ يندرج في عداد اكبر التحديات التي تواجه عصرنا، وان

اثاره الضارة تقوض قدرة كافة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة. وان الاثار المترتبة على تغير المناخ تؤثر تأثيرا خطيرا في المناطق الساحلية والبلدان الساحلية المنخفضة، ومن بينها كثير من البلدان الاقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وان الخطر يهدد بقاء الكثير من المجتمعات، وبقاء النظم البيولوجية التي تدعم كوكب الارض. وان اكثر الفئات عرضة لتأثيرات تغير المناخ الضارة هم اشد الناس فقرا في البلدان النامية، وأقلهم اسهاما في هذا التغيير.

4. الحق في الصحة: اضحى تغير المناخ يؤثر سلبيا في مقومات الصحة المستقبلية مثل الهواء النقي ومياه الشرب النقية والغذاء الكافي والمأوى الآمن. وتشمل المخاطر الصحية الرئيسة، اشتداد موجات الحر والحرائق وتفشي الامراض المنقولة بالأغذية والمياه وناقلات الامراض، وازياد احتمال الاصابة بنقص التغذية وفقدان السكان الضعفاء قدرتهم على العمل. وتزداد مخاطر الصراع العنيف المقترن بندرة الموارد وحركة السكان وتفاقم الفقر، ومن المتوقع ازدياد التفاوت الصحي بين فئات السكان.
5. الحق في الغذاء: ان تغير المناخ يسهم في تقويض الامن الغذائي، بتأثيره في امكانية الحصول على الغذاء وتوفره واستقرار اسعاره، مؤديا الى آثارا سلبية جدا على من اسهموا بأقل قدر من الاحتباس الحراري العالمي والتلوث البيئي، وكانوا اكثر عرضة لآثاره الضارة. ولحماية الحق في الغذاء وتأمينه، ليس امام الدول الا اتخاذ التدابير الجدية للحد من أثار التغير المناخي، وان تعمل في اطار التعاون الدولي لأجل ذلك.
6. الحق في المياه: يسهم تغير المناخ في عدد من المناطق بمزيد من الفيضانات التي قد تدمر مراكز توزيع المياه ومراكز الصرف الصحي وتلوث مصادر المياه. بينما من المتوقع ان يؤدي تغير المناخ الى خفض موارد المياه السطحية والمياه الجوفية بدرجة كبيرة في معظم المناطق شبه الاستوائية الجافة، وهو وضع سيجعل التنافس مستعرا على الموارد المائية الاخذة في الشحة، ويعد عاملا رئيساً في اندلا ع الصراع والعنف والتشرد والاضطرابات الاجتماعية. علاوة على ذلك، فالظواهر الجوية القصوى يمكن ان تدمر المنازل فتشرد الملايين من الناس، فتؤثر على الحق في السكن اللائق. وان تلك التداعيات سيكون لها وقع شديد لاسيما على الفئات منخفضة الدخل، وللذين يعيشون في بلدان تفتقر الى الموارد والبنى الاساسية اللازمة لحماية سكانها.

تلك بعض حقوق الانسان التي تتعرض لتحديات حقيقية في مواجهة التغير المناخي والتلوث البيئي، ولكن جميع حقوق الانسان تتأثر بشكل او بآخر بهذا التغير ولكن تختلف النسب. ومن المعروف ان هناك علاقة بين حقوق الانسان وبين المواطنة، فالعديد من التعاريف لمفهوم المواطنة، تقرنها بالتمتع بحقوق

الانسان، وبما ان التغير المناخي والتلوث البيئي، يهدد مجمل حقوق الانسان كما لاحظنا فيما سبق، فان المواطنة ستكون في خطر، ومشكلة التغير المناخي هي مشكلة عالمية، ووفقا لذلك فالسياسات والجهود في مواجهتها يجب ان تكون عالمية، اذ ان التغير المناخي تسببت به بلدان معينة غير ان نتائجه السلبية تصيب بالضرر بلدانا اخرى لم تسهم بهذا التلوث او كان اسهامها ضئيلا، اذا يكون طرح مفهوم المواطنة البيئية العالمية مفيدا جدا في المجال.

ثانيا: في مفهوم وابعاد المواطنة البيئية العالمية:

Second - In the concept and dimensions of global environmental citizenship:

من المعلوم ان مفهوم المواطنة بمعناها التقليدي ينصرف الى تلك العلاقة القانونية والسياسية التي تربط الفرد بالدولة بحدودها الوطنية والترابية، وترتب التزامات متبادلة بين الطرفين او بصورة ادق حقوقاً للمواطن وواجبات عليه. غير ان تطورات المجتمع العالمي وتأثيرات العولمة قد تركت أثرا على مختلف الصعد السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكان ان بدأت تبرز الى الظهور مفاهيم جديدة ومنها مفهوم المواطنة العالمية، ومفهوم المواطنة البيئية العالمية، وفي هذا المبحث محاولة لطرح ابرز التعريفات لهذه المفاهيم التي تناولها الكتاب او المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بذلك.

فلقد عرفت المواطنة العالمية: هي سلسلة مترابطة من السلوكيات التي تنطلق من فكرة ان كل فرد هو مواطن ينتمي لهذا العالم ولديه مسؤولية مشتركة تجاه كوكب الارض الذي يعيش عليه، ليحافظ عليه ويعيش فيه بكرامة. ويشمل مفهوم المواطنة العالمية، مجموعة من الافعال التي تبدأ من المستوى الوطني والمحلي الى الاهتمام بما يحدث على المستوى العالمي، والمساهمة في حل المشكلات التي تواجه العالم، كمشكلات التغير المناخي؛ والكوارث الطبيعية؛ وانتشار الامراض والاوبئة؛ والحروب؛ والفقر والجوع[14].

ويستند مبدأ المواطنة العالمية إلى ركيزتين اساسيتين، هما [15]:

اولاهما – اضحت التحديات بطبيعتها عالمية، كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، الامتلاك غير المتساوي لتقنيات المعلومات، وانخفاض الخصوصية، والتدهور البيئي والتغير المناخي، والاخطار التي تهدد السلام العالمي.

ثانيهما – حقيقة ان هناك امما ومجتمعات ذات ديانات وثقافات واعراف وتقاليد ونظمٍ مختلفة. هذه المجتمعات داخلة في عملية تفاعل حضاري وغير منعزلة عن بعضها.

ولقد تم تحديد مفهوم المواطنة البيئية العالمية بكونه: المشاركة الانسانية القائمة على تغير مركز المواطن من كونه جزءا من المجتمع الوطني الى كونه جزءا من المجتمع العالمي، وانعكس هذا الطرح على حقوقه

وواجباته على الصعيد العالمي، من خلال تغيير قيم هذا المجتمع وممارساته عبر تبيان كيف يتصرف بمسؤولية اكبر كمواطن من العالم؟ وكيف يسهم في الدفاع عن السياسات والبرامج التي تنفع الكوكب بأسره؟ وكيف يصبح اكثر انخراطا في المؤسسات المعنية في ادارة الشؤون البيئية العالمية[16].

والمواطنة البيئية، عدّت بكونها، تنظر الى ما هو ابعد من المصالح الشخصية، تهدف الى الحفاظ على حقوق واحتياجات الاجيال القادمة من خلال توجيه الناس للتصرف بمسؤولية وايجابية تجاه البيئة والمساهمة في تحقيق مجتمع عادل، وهي بهذا المفهوم تهدف الى توفر السبل المهمة لتعزيز الاستدامة الايكولوجية والعدالة البيئية على حد سواء.

وتعد تنمية المواطنة البيئية احدى الركائز الاساسية في احداث تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية وذلك لما تحمله من قيم تجعل الفرد قادراً على المشاركة الايجابية والفعالة في كل ما يدور حوله من قضايا ومشكلات سواء داخل المجتمع او خارجه فالاهتمام بتنمية القيم البيئية التي يحتاجها المواطن ليكون مسؤولاً يتم من خلال إكساب الافراد احترام الذات واحترام الآخرين، والعدالة والمساواة وحرية التعبير والمشاركة المجتمعية والتعاون[17].

ويقدّم البعض مفهوما للمواطنة البيئية يقوم على عدد من الاركان او العناصر هي[18]:

1. المسؤولية الخاصة: ويركز هذا العنصر على مسؤولية الفرد الشخصية عن افعاله في الحفاظ على البيئة، ويشمل ذلك ممارسات تخفض انبعاث ثاني اوكسيد الكاربون، وترشيد استهلاك المياه وتدوير الاشياء المستهلكة وتوفير الطاقة، وما شابه ذلك.
2. العدالة البيئية: يعني ذلك حقوق جميع الناس في تنقية الماء والهواء وما الى ذلك، ويلاحظ انها تواجه تحديات عدم المساواة الهيكلية التي تنتهك تلك الحقوق، ويبرز بشكل واضح في مثال المجتمعات الفقيرة التي تعاني من عبء لا يناسب امكاناتها من المخاطر البيئية. وتزداد الجهود لتعزيز الحقوق البيئية كجزء حيوي للأجيال الجديدة من حقوق الانسان.
3. العمل الجماعي: يشمل هذا البعد الاشخاص الذين يعملون كأعضاء في جمعيات او وكالات تدافع عن البيئة (وليس كأشخاص افراد)، ويتحملون المسؤولية الجماعية عن افعالهم، اذ يمكن للمواطنين ادراك مشكلة بيئية معينة، على المستوى المحلي – والان يمكن على المستوى الدولي – والتعرف على اطار هذه المشكلة والسعي لحلها بشكل جماعي منظم.

ويلاحظ ان حركات اجتماعية ناشطة بدأت في تطوير مفاهيم تتجاوز قيود المواطنة التقليدية تلك هي الحركات البيئية. فهي، وقبل كل شيء، تحد للمواطنة المنظمة حول الدولة القومية. اذ تنطلق من كون

المواطنين ذوي الحساسية تجاه البيئة هم مواطنون عالميون، ذلك ان العمليات البيئية لا تقيم اعتبارا للحدود الاصطناعية للدول القومية.

ويبدو ان هذا النموذج من المواطنة ليس اكثر من مطمح من مطامح الحركة البيئية. وباعتباره كذلك، فإن مسالة المواطنة البيئية وما يمكن ان تشمل، في المطاف الاخير، هي، بالضرورة، مسألة احلام وآمال وجهود اولية نحو مجتمع عالمي نظيف البيئة وقابل للحياة فيه. ويطرح بعض الباحثين رؤية تتعلق بما يجب ان يهدف اليه البيئيون لكي يطوروا مواطنة بيئية عالمية، قائمة على عدد من الأسس هي[19]:

أ. يجب ان تشمل حقوق المواطنة اجيال المستقبل. ومن نواح عدة لا يوجد نزاع جدلي حول هذا الاقتراح كما يمكن ان يبدو، ان حقوق مواطني المستقبل الذين لايزالون الآن اطفالا هي معتبرة وهي الحقوق في التعلم والرفاهية.

ب. يبدو ضروريا النظر الى المواطنة البيئية العالمية بتعابير المسؤولية عن الطبيعة هذا التأكيد لفكرة المسؤولية لا فكرة الحقوق يحدد فرقا بين مذهب البيئة والحركات الاجتماعية الاخرى، وربما يشير الى نزاع في المصالح، وليس الأمر بذي علاقة بكون فكرة المسؤولية فكرة جديدة، اذ الواقع انها كانت على الدوام في صميم فكرة المواطنة. وعموما، كانت حملات الحركات الاجتماعية لتوسيع حقوق المواطنة لا واجباتها والتزاماتها. وقد يكون هناك توتر بين مذهب البيئة والحركات الاجتماعية الأخرى حول هذه المسألة.

ت. إنَّ مسؤولية المواطنين عن البيئة هي غالبا ما تربط بمشاركة اوسع في الحياة السياسية. وان الاقتراحات بزيادة هذه المشاركة متنوعة. والتأكيد على وجوب اشتراك المواطنين مع الخبراء في تقييم المخاطر البيئية التي تؤثر فيهم وما يجب عمله لمقاومتها. وتوجيه الانتباه للمستوى ما فوق القومي والدولي، واقتراح برلمانات اقليمية، مثل البرلمان الاوروبي المحول الى مؤسسة ديمقراطية، او استفتاءات يقوم بها السكان في المناطق ذات الاهمية الإيكولوجية التي تتعدى الحدود القومية.

ويبدو في الوقت الحاضر، ان المشاركة في السياسة البيئية تميل الى ان تكون مشاركة غير رسمية، تقوم بها منظمات مثل منظمات السلام الاخضر، ومنظمات اصدقاء الارض او اصدقاء البيئة او منظمات مجتمع مدني او حتى جهود فردية. وتشمل هذه الحركة البيئية، الضغط على الدولة والمؤسسات الدولية لكي تصدر تشريعات ذات معايير بيئية، وحملات اعلامية للتأثير في خيارات المستهلك الفرد، وعلى قرارات شركات الاستثمار، وتوفير التربية والمعلومات البيئية وما شابه ذلك.

أي انها نشاطات تدار خارج المؤسسات السياسية التقليدية وتستهدف، بشكل رئيس التشجيع على حصول ثقافة سياسية معنية بالوعي البيئي. وبهذه الطريقة، يمكن لشبكات الحركة البيئية ان تسهم في نمو الممارسات والتوجهات العابرة للقوميات مما يمهد الطريق لنشوء مجتمع مدني عالمي.

والامر الواضح هو ان العولمة بمعناها الاوسع – معنى نمو العمليات الاقتصادية والاجتماعية العابرة للقوميات واقامة مؤسسات دولية – لا تفيد بالضرورة زيادة في الوعي البيئي، ربما على العكس، ان اقتصاد العولمة قد يؤدي الى استغلال اوسع وافعل لموارد الكرة الارضية، والى انحطاط بيئي اضافي واسع. ومن الطبيعي ان يعتقد البيئيون بان سكان الارض، وللسبب نفسه، سيتعرضون لكوارث بيئية نتيجة لذلك.

وفي ظل غياب حكومة على مستوى المعمورة، قائمة وذات مشروعية، تتطلب العولمة لكي تكون مستدامة، حوكمة تتأسس على مبادئ جديدة مثل التعاون وهرمية القواعد والمعايير الدولية، التي تولي الاولوية للقواعد والمعايير الاجتماعية والديمقراطية والبيئوية على القواعد والمعايير الاقتصادية والتجارية. الامر الذي يضع النظام النيوليبرالي الحالي موضع مساءلة واعادة نظر، ويمكن لمؤسسات ما فوق القومية مثل المنظمة العالمية للبيئة، وللمال المرتبطين بمنظمة الامم المتحدة، ضمان احترام هذه المبادئ الجديدة وتأمينها، وخفض القصور الحالي والعجز الراهن في الحوكمة العالمية[20].

وتظل المواطنة العالمية مثالا اعلى. وعلى كل حال، يمكن القول، انه لا داعي للنظر اليها كمجرد مثال، ويفضل ان تعد المواطنة العالمية مسالة طموح، بمعنى انها تشمل مشروعا سياسيا موجها نحو المستقبل، ومشجعا لنشاطات موجهة نحو خلق مجتمع لم يوجد بعد، هو مجتمع المواطنين العالميين. فالسياسة الثقافية للمواطنة العالمية تشمل خلق هوية جماعية جديدة، إذ تعمل المواطنة التقليدية في المكان، اما المواطنة العالمية فتعمل في الزمان، متوجهة نحو مستقبل سيخلق، وتحول شخصٍ كهذا الى مواطن رحالة، اي انسان في رحلة الى بلاد ستتأسس في المستقبل طبقا لمفاهيم مجتمع سياسي اكثر مثالية وغنى معياريا[21].

فوفقا لهذا الشعور، يكون السؤال كيف يمكن تطوير مواطنة ذات توجه عالمي لنشاطات الحركات الاجتماعية، التي من المفترض ظهورها في المجتمعات الغربية السياسية الليبرالية الديمقراطية، ومن ثم في بقية مجتمعات العالم؟ وهذا يقود الى طرح موضوع ادوات بناء المواطنة البيئية العالمية.

ثالثا: ادوات بناء المواطنة البيئية العالمية:

Third - Tools for Building Global Environmental Citizenship:

من الضروري التخفيف الفوري للغازات الدفيئة باستخدام الطاقة النظيفة، ويقع هذا بالدرجة الاولى على عاتق الدول الكبرى كالولايات المتحدة والصين. واعادة توزيع الثروة ضمن كل دولة (العدالة

الاجتماعية) واعطاء الدولة دورا اكبر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. تزداد اهمية الدور الثقافي والحضاري للأفراد والجماعات. تزداد الاعباء الملقاة على عاتق الدولة ثقلا في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، والمتمثلة بالتهديدات البيئية والصحية. ان الاعتماد المتبادل بين الدول ضروري جدا لمواجهة التغير المناخي.

والهوية البيئية العالمية تتطلب نموا في الوعي الشعبي بالمسائل وبناء ارادة عمل بطريقة تؤمن بيئة صحية ومزدهرة في المدى البعيد. ومن هنا اهمية السياسة الثقافية في المجتمع المدني العالمي. والواقع ان الحركة البيئية بدأت ترى بعض النجاح في اسهامها في تشكيل المجتمع المدني العالمي. فالناشطون في المنظمات البيئية يسهمون في نمو الوعي الشعبي، كما اعطت المؤسسات السياسية الدولية بعض الاعتبار للمسائل البيئية. ويوجد، الان منظومة من القوانين الدولية، والمواثيق، والمعاهدات تشمل حالات مثل حماية بحر الشمال، والقضاء على غازات cfc، وما شابه. وعلى كل حال، نقول، انه بالمقارنة مع وجهات نظر انصار البيئة المتعلقة بخطورة تدمير البيئة، واهمية الحاجة الى تغييرات للتعامل تعاملا كافيا معه، تبدو مثل تلك التدابير محدودة جدا[22].

ويطرح الباحثون عددا من السياسات لتشجيع المواطنة البيئية تشمل بشكل اساسي؛ توفير المزيد من الفرص للأفراد للمشاركة في اتخاذ القرارات البيئية المحلية؛ وخلق المزيد من الفرص للمشاركة المدنية والعمل التطوعي؛ ودعم ادوات جديدة للاتصال المجتمعي وتوفير فرصة اكبر للابتكار الشعبي.

كذلك فأن توسيع المسؤولية الفردية والجماعية لتشمل الميدان البيئي ستمكن الافراد من الفرص الافضل للعمل كمواطنين بيئيين على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. اذ من خلال فتح المبادرات المحلية فأن المشاريع المحلية التي تعالج القضايا البيئية والاجتماعية معا تقدم وعدا خاصا بالتجديد المحلي والاستدامة البيئية من جهة، وايضا تؤدي الى معالجة الاقصاء الاجتماعي، وتحسين الديمقراطية واشراك الشعب في اتخاذ القرارات التي من شأنها ان تؤثر في حياتهم، من جهة اخرى.

ويتبنى بعض الباحثين فلسفة عملية تطبيقية اكثر منها تنظيرية لمفهوم المواطنة البيئية، اذ هي ان حماية البيئة تعني استثمار دون اسراف ولا استنزاف، وان نصطاد الحيوانات البرية والبحرية في مواسم خاصة وفي حدود عملية تسمح بالحفاظ عليها واستمرارها في اطار اتزان بيئاتها، واذا ازلنا بعض الاشجار وجب علينا زراعة اشجار تحل محلها حتى نبقيها موردا متجددا، والثروات المعدنية يجب ان نقتصد في استغلالها حتى نبقى نستغلها لفترة اطول ريثما تتمكن التكنولوجيا من ايجاد البدائل لنا، وحماية البيئة تعني الا نرهق الانظمة البيئية بمخلفات لا تقدر على استيعابها في دوراتها الطبيعية، وتعني ايضا القدرة على الموازنة بين القدرة الانتاجية للبيئة والنمو السكاني[23].

ووفقا لهذا المنظور الفلسفي ايضا، فإن على الانسان ان يتعلم كيف يتعامل مع البيئة الطبيعية ويدير العلاقة بينه وبينها ادارة اخلاقية بمعنى ان علاقة الانسان بالبيئة الطبيعية هي تعبير عملي عن نسق اخلاقي. وهي بالتالي تعبير عن علاقات اخلاقية ليست فقط بين الانسان والطبيعة ولكنها ايضا علاقات بين الانسان وأخيه الانسان.

ولقد ادت توسع ظاهرة العولمة وامتداد واتساع الازمة البيئية الى توسع وامتداد المواطنة البيئية الى العالمية، وتهدف المواطنة البيئية العالمية المبنية على اسس المنهج الواقعي لمفهوم المصلحة الانسانية: تنمية الوعي والثقافة البيئية، وتعميق السلوك الاخلاقي والمسؤولية الذاتية للفرد والمجتمع في تفعيل السلوك البيئي الرشيد والعلاقة السليمة مع النظم البيئية، وعقلنة القرار السياسي البيئي فيما يخص التخطيط الاستراتيجي في المجالات التنموية والاقتصادية والصناعية والمشروعات الحضرية، وتعزيز واقع الشفافية البيئية وديمقراطية القرار البيئي، والمشاركة الاجتماعية في صناعة القرار البيئي[24].

ولقد حاول بعض الباحثين لتقديم ادوات اجرائية بعدّها وسائل تدعيم المواطنة البيئية العالمية التي تسهم بفاعلية في ترسيخ وتدعيم الاطار المعرفي للمواطنة البيئية ومن ثم تحويلها الى سلوك فعلي منها:

1. توفير المعلومات: حيث يزود الفرد بالمعلومات بهدف تغيير الوعي او تحفيز الاهتمام، وفيما يتعلق بتشجيع المواطنة البيئية، يتم تزويد الافراد بالمعلومات التي يحتاجونها كي ينمي المسؤولية البيئية فيهم ويدفع بهم لاتخاذ خيارات عقلانية لتغيير انماط الاستهلاك الخاصة بهم والافعال التي تساهم في استدامة البيئة النظيفة[25].
2. استخدام وسائل التواصل الجماهيري وخاصة المباشرة كالندوات والمؤتمرات وورش العمل لشرح وتحليل المفهوم ووسائل تطبيقه عمليا.
3. تنفيذ برامج تدريبية لكل قطاعات المجتمع للتشجيع على الحفاظ على البيئة وابداء سلوكيات تعكس قيم المواطنة البيئية العالمية، وان تدخل لكل المؤسسات والمنظمات: مدارس، جامعات، نوادي الشباب ونوادي المرأة والنقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني[26].
4. اعداد مسابقات ثقافية بيئية ادبية، شعرية، قصصية، فنية وتخصيص الجوائز للأعمال المتميزة تشجيعا لنشر نمط حياة جديدة تثمّن نظافة البيئة والحفاظ عليها.
5. زيادة الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية لمشكلات البيئة وايجاد الحلول لها ووضع الخطط والبدائل للمتغيرات المتوقعة للتغير المناخي والتلوث البيئي.
6. جعل وسائل الاعلام تضع المواطنة البيئية في اولوياتها وتدعم سياساتها وبرامجها.

7. التشجيع على استخدام وابتكار التكنولوجيا النظيفة او الصديقة للبيئة والتوسع في استعمالها[27].

ويستنتج من ذلك ان المواطنة البيئية على المستويات الوطنية والعالمية، كمفهوم وسلوك عليه ان يتطور من مرحلة الاكراه الى مرحلة الاقتناع، فيبدأ من خلال الاجراءات والقوانين الرادعة للسلوكيات المدمرة للبيئة، ثم استخدام ادوات الوعي والتثقيف تاليا ليتحول السلوك الفردي والجماعي كسياق عمل يومي طوعي يخدم البيئة ويكون مردوده ايجابيا على بني الانسان جميعا. ولابد من التشديد على ان البداية يجب ان تكون من خلال الاجراءات القانونية الرادعة اولا، لان الخطر المحدق بالبيئة نتيجة التغير المناخي وصل الى مستوى حرج يهدد البشرية وكوكب الارض بالدمار.

الخاتمـــــــة والاستنتاجات

Conclusion

يمكن ان نستنتج من البحث، بشأن موضوع المواطنة البيئية العالمية عددا من الاستنتاجات هي:

1. اضحى تفعيل مفهوم المواطنة البيئية يحتل اولوية لمواجهة تحديات التغير المناخي والتلوث البيئي.
2. التلوث البيئي والتغير المناخي تعدى خطره الجوانب الطبيعية وامتد ليشمل وجود الانسان في حياته، والانسانية في شؤونها الاقتصادية والصحية والسياسية والامنية.
3. إنَّ المواطنة البيئية تعتمد على حزمة من السلوكيات في مواجهة الاخطار، تتطلب العمل الجماعي العالمي، وليس الفردي فحسب.
4. إنَّ اكثر الفئات والمجتمعات عرضة لتأثيرات تغير المناخ الضارة هم اشد المجتمعات فقرافي البلدان النامية، وهم أقلهم اسهاما في هذا التغيير المناخي.
5. التشديد على بناء المواطنة البيئية لا يعفي الدول الصناعية الكبرى من مسؤولياتها في تقليل الانبعاثات الغازية الضارة، ذلك انها المسبب الاساسي وراء التغير المناخي، وبالنتيجة يجب عليها وضع الاستراتيجيات والسياسات العاجلة والفاعلة لمواجهة هذا الخطر.
6. التأكيد على ان التنشئة لبناء المواطنة البيئية يجب ان يستهدف الضغط على صناع القرار وصانعي السياسات العامة لتطوير الاستراتيجيات الوطنية والدولية لمواجهة اخطار التلوث البيئي والتغير المناخي، ومتابعة تطبيقها على نحو جدي.
7. تظل المواطنة البيئية العالمية مسألة مثالية ومسالة طموح مشروع متوجه للمستقبل للحفاظ على حقوق الاجيال القادمة في بيئة نظيفة وحياة طيبة.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: ابتهاج ماجد ارزوقي، دور المؤسسات الحكومية في حماية حق الانسان في بيئة سليمة – العراق نموذجا (رسالة ماجستير، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، ديالى، 2020)، ص 88 – 117.

(2) وائل ابراهيم الفاعوري، مشكلات البيئة قضايا وحلول (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، 2011)، ص 126 – 127.

(3) كريستيان بارينتي، مدار الفوضى تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف، ترجمة: سعد الدين خرفان (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– سلسلة عالم المعرفة، 2014)، ص 10.

(4) Joshua Busby," Warming World why Climate Change Matters More Than Anything Else", FOREIGN AFFAIRS,Volume97,Number4,July/ August 2018, p.49.

(5) دومينيك بليهون، " أي سلطة في عصر العولمة ؟"، في: من يحكم العالم؟ اوضاع العالم 2017، ترجمة: نصير مروة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2016، ص 122.

(6) https://www.bbc.com/arabic/world-59278324

(7) https://www.un.org/ar/climatehange/ cop26

(8) الفاعوري، مصدر سبق ذكره، ص 129.

(9) Busby, OP.Cit. p. 50 -52.

(10) Ibid, p. 55.

(11) بارينتي، مصدر سبق ذكره، ص 11.

(12) المصدر نفسه، ص 12 – 13.

(13) الامم المتحدة، اسئلة يتكرر طرحها بشأن حقوق الانسان وتغير المناخ صحيفة الوقائع رقم 38 (نيويورك وجنيف: مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، 2022)، ص 3 – 13.

(14) زياد علاونة، المواطنة (الأردن: وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، دون تاريخ)، ص 27.

(15) المصدر نفسه، ص 28.

(16) الحسين عمروش، " مفهوم المواطنة البيئية العالمية"، مجلة الجنان لحقوق الانسان، العدد6، يونيو/ حزيران، 2014، ص 90.

(17) عبد المسيح سمعان عبد المسيح وآخرون، " استخدام برنامج للمسابقات في تنمية بعض ابعاد المواطنة البيئية لدى الشباب بمراكز الشباب "، مجلة العلوم البيئية، المجلد 42، الجزء الاول، (مصر: جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية،2018)، ص 329.

(18) مديحة بخوش، " دور المواطنة البيئية في دعم الحوكمة البيئية العالمية – عرض لبعض النماذج العالمية "، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال، العدد02، ديسمبر/كانون الاول 2018، ص47 – 48.

(19) كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية المعارة العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 367 – 370.

(20) بليهون، مصدر سبق ذكره، ص 122.

(21) ناش، مصدر سبق ذكره، ص 372.

(22) المصدر نفسه، ص 371.

(23) جفال ايمان وبلخيري رضوان، " فلسفة المواطنة البيئية في الفكر البيئي المعاصر "، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، المجلد 05، العدد 03، اكتوبر/ تشرين اول 2020، ص 111.

(24) المصدر نفسه، ص 112.

(25) بخوش، مصدر سبق ذكره، ص 51.

(26) المصدر نفسه، ص 53 – 54.

(27) عبد المسيح، مصدر سبق ذكره، ص 363.

المصـــــــادر

References

الكتب:

Books:

I. الامم المتحدة، اسئلة يتكرر طرحها بشأن حقوق الانسان وتغير المناخ صحيفة الوقائع رقم (38). نيويورك وجنيف: مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، 2022.

II. زياد علاونة، المواطنة. الأردن: وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، دون تاريخ.

III. كريستيان بارينتي، مدار الفوضى تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف، ترجمة: سعد الدين خرفان.الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– سلسلة عالم المعرفة، 2014.

IV. كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة العولمة والسياسة والسلطة. ترجمة: حيدر حاج اسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

V. وائل ابراهيم الفاعوري، مشكلات البيئة قضايا وحلول. عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، 2011.

VI. مؤسسة الفكر العربي، من يحكم العالم؟ اوضاع العالم 2017. ترجمة: نصير مروة، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2016.

الرسائل الجامعية:

University Theses:

I. ابتهاج ماجد ارزوقي، دور المؤسسات الحكومية في حماية حق الانسان في بيئة سليمة – العراق نموذجا (رسالة ماجستير، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، ديالى، 2020).

الدوريات والمقالات:

Assays and Periodicals:

I. جفال ايمان وبلخيري رضوان، " فلسفة المواطنة البيئية في الفكر البيئي المعاصر "، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، المجلد 05، العدد 03، اكتوبر/ تشرين اول 2020.

II. الحسين عمروش، " مفهوم المواطنة البيئية العالمية"، مجلة الجنان لحقوق الانسان، العدد6، يونيو/ حزيران، 2014.

III. عبد المسيح سمعان عبد المسيح وآخرون، " استخدام برنامج للمسابقات في تنمية بعض ابعاد المواطنة البيئية لدى الشباب بمراكز الشباب ". مجلة العلوم البيئية، المجلد 42. الجزء الاول. مصر: جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية،2018.

IV. مديحة بخوش، " دور المواطنة البيئية في دعم الحوكمة البيئية العالمية – عرض لبعض النماذج العالمية "، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال. العدد02، ديسمبر/ كانون الاول 2018.

الكتب بالإنجليزية:

English Books:

I. *Joshua Busby, Warming World why Climate Change Matters More Than Anything Else", FOREIGN AFFAIRS,Volume97,Number4,July/ August 2018.*

المصادر الالكترونية:

E- References:

I. *https://www.bbc.com/arabic/world-59278324*
II. *https://www.un.org/ar/climatechange/cop26*

The Fourth International Scientific Conference - 2022			
Scientific Research			
No.	*The Research Title*	*Name of the Research*	*Page*
1	*Value security and community peace*	*Prof. Dr. Khalifa Ibrahim Uda* *Prof Dr.* *Al Basyuni Abdullah Jad Al basyuni*	1 – 35
2	*Active citizenship between the constitution and reality: The Egyptian experience of the Egyptian Constitution 2014 as a model*	*Prof Dr.* *Al Basyuni Abdullah Jad Al basyuni*	37-56
3	*Digital citizenship: A study in concept and dimensions*	*Prof. Dr. Amal Hindi Gati'h*	57-78
4	*Distributive justice and its role in building good citizenship and enforcing financial laws*	*Prof. Dr.* *Ahmed Khalaf Hussein Al Dakheel*	79-107
5	*Social legislation and human security in Iraq*	*Assist. Prof Salam Abd Ali Al abadi* *Inst. Dr. Falah Hasan Abd Manah*	109-141
6	*Iraqi citizenship: a study of its concept and how to employ it*	*Prof. Dr.Hamdiya Salih Dalli Al Jubouri* *Inst. Dr. Abdul Kareem Ja'far Al Kashfi*	143-161
7	*Education for digital citizenship*	*Prof. Dr. Hania Mohamad Ali Fakih*	163-176
8	*Islamic thought and its impact on the sound civilizational upbringing, an intentional study*	*Prof. Dr. Abbas Ali Hameed* *Assistant Prof. Dr Baker Abass Ali*	177-202
9	*Obstacles to building good citizenship*	*Assist. Prof Dr. Batool Hussein Alwan*	203-222
10	*Legislative drafting of the preamble to the Constitution of the Republic of Iraq 2005 and its role in achieving good citizenship*	*Assistant Prof. Dr. Ahmed Fadhil Hussein*	223-247
11	*Global Environmental Citizenship: A Sociopolitical Approach to Confronting Climate Change and Environmental Pollution*	*Assist. Prof Dr. Shakir Abdul Kareem Fadhil*	249-268
12	*The dialectic of citizenship, multiple loyalties, and nation-building The Iraqi case is a mode*	*Assistant Prof. Dr. Talal Hameed Khalil*	269-293
13	*Citizenship and political participation: an interpretive approach to the relationship between citizenship and the implementation of the public good*	*Assist. Prof.Dr. Imad Mu'ayed Jasim* *Assist. Prof. Dr. Ayman Abd Own Nazal .*	295-323
14	*The political rights of the acquirer of Iraqi nationality and their impact on enhancing citizenship*	*Asst. prof. Dr. Balsam Adnan Abdullah*	325-342
15	*International organizations and the promotion of a culture of citizenship: A study on the role of UNESCO*	*Assistant Prof. Dr Raed Saleh Ali*	343-372

16	*International foundation of citizenship Under Private international law*	*Asst. prof. Dr. Raghad Abdul Ameer Madhloom*	373-395
17	*The role of international conventions in promoting the concept of citizenship*	*Prof Assist. Abdul Bassit Abdul Raheem Abbas* *Inst. Dr . Basim Ghanawe Alwan*	397-433
18	*Structuring National Identity in post-2003 Iraq*	*Assis. Prof. Sami Ahmad Saleh*	435-470
19	*The role of the United Nations in achieving reconciliation*	*Asst. prof. Dr.* *Hala ahmad Mohamed aldorry*	471-516
20	*The legislative policy of objecting to administrative decisions and their impact on the stability and promotion of the principle of good citizenship: an analytical and inferential study within the framework of the effective Iraqi administrative and tax legislation*	*Assistant Prof. Dr.* *Hayder Najeeb Ahmed Al Mufti*	517-563
21	*The identity of cultural citizenship in light of the digital environment*	*Assistant Prof. Dr.* *Jaffar Hassan Jassem Al-Taie*	565-586
22	*Balance between the rights and duties of the citizen within the concept of citizenship*	*Assist. Prof. Dr. Natheer Thabit Mohammed Ali*	587-605
23	*The importance of laws and legislation for religious sects in achieving good citizenship after 2003*	*Assist. Prof. Dr.* *Hussein Qasim Mohammed*	607-641
24	*Judgment of incident requests in the lawsuit - A comparative study in the Civil Procedures Law-*	*Inst. Dr. Husam Abdulatlf* *Assist. Inst. Mustafa Turki Homid*	643-683
25	*The right to disagree as one of the values of good citizenship*	*Inst. Dr. Mohammed Kadhim Hashim* *Assist. Inst. Hayba Abdul majeed Al Sa'eed*	685-712
26	*The role of international conventions in promoting the principle of citizenship*	*Inst. Dr. Isma'el Thiyab Khalil*	713-738
27	*Constitutional protection of the right of citizenship in criminal legislatio*	*Inst. Dr. As'ad Kadhim Waheesh* *Inst. Assist. Ali Shabrem Alwan*	739-770
28	*Iraqi universities and their role in promoting citizenship after 2003*	*Inst. Dr. Muntaser Hussein Jawad* *Inst. Dr.Humam Abdul Kadhim Rabih*	771-790
29	*The role of the state and its institutions in developing the spirit of citizenship – Iraq as Model*	*Inst. Dr. Zinah Abdulameer Abdulhasan*	791- 811
30	*The judge's role in enforcing and controlling the reprehensible condition during the Corona pandemic*	*Inst. Dr. Khalid Mohammed Ali*	813-833
31	*Automatic compensation for medical accidents And its role in building citizenship*	*Inst, Hamodi Bakr Hamody*	835-866

32	*Legal assistance to non-citizens in international private relations under Iraqi law*	*Assist. Inst. Adnan Younis Mukhaiber* *Inst. Fadiya Mohammed Ismael*	867-888
33	*Citizenship rights in the constitution -A comparative study between Iraq and Algeria*	*Mohammed Saleh Abdul Hay* *Sabah Mawlidi Bassit*	889-909
34	*Mechanisms for activating cooperative democracy to build good citizenship in Iraq*	*Assist Inst.Ali Abbas Obaid*	911-927
35	*The role of legislative policy in promoting rights and freedoms and its reflection on good citizenship*	*Inst. Assist. Asra Mohammed Kazim*	929-953
36	*Citizenship and its role in protecting human rights*	*Assist. Inst. Muaeed Majeed Hameed*	955-971
37	*Citizenship and obstacles to achieving gender justice (Iraqi women as a model)*	*Assist. Inst. Eman Hamooud Sulman*	973-990
38	*Investing in corporate sponsors*	*Inst.Assist. Abdul Rahman Ibrahim Ali Al Ghasaiba*	991-1015

Issue Word ...

In the name of Allah the Gracious, the Merciful.

Citizenship in many countries, including Iraq, faces great challenges at various levels, legal, political, social, economic and technological. These challenges, collectively or individually, contributed to the weakening or absence of this association with legal, political and social dimensions. Based on that, the idea of holding the Fourth International Scientific Conference of the College of Law and Political Science came under the title: (Legislative Policy in Building Good Citizenship). In order to achieve its goals set through its axes of legal, political, social and economic aspects. In conclusion, the editorial board of the Journal of Legal and Political Sciences of the College of Law and Political Sciences is pleased to spread the seeds of the products and research of this valuable conference among its readers, asking God, the Blessed and Exalted, to be of use to students of science and knowledge.

Journal editorial board

Journal subscription amount per copy

(30,000) Iraqi Dinar in Iraq
and
(50) U.S. Dollar out of Iraq.
Price one copy of the Journal
(30,000) Iraqi Dinars.

Express opinions which are contained in the Journal's point of view and their owners, Do not necessarily reflect the opinion of the Editorial Board or the Faculty of Law and Political Science

Correspondences
College of Law and Political Science
Diyala University
Diyala – Ba'quba
The intersection of Al-Quds

Professor Dr. Khalifa Ibrahim Uda Al – Tamimi.
Editor

E-mail : jjps@uodiyala.edu.iq
lawjur.uodiyala@gmail.com
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq

the body and of size "16" for margins and leaving "2.5" cm distance from each side of the page. For the English language: the font type is "New Times Roman, font size is "22" for headlines, "20" for sub-titles and of size "18" for the body and of size "16" for margins and leaving "2.5" cm distance from each side of the page.

7. The margins shall be combined sequentially at the end of the research and not connected electronically to the margins' number for the research body.

8. Number of the research or the study pages shall not be more than "20" pages. Publishing fees shall be as follows :

- If the researcher is an instructor or an assistant instructor then the fees shall be "40" thousand dinars.- 60 thousand dinars if the researcher is a professor or an assistant professor, - 75 thousand dinars if he/she is a professor. When the research exceed (20) Pages then (2,500), two thousand five hundred dinars, shall be paid for each additional page. An amount of (6.000), six thousand dinars, shall be paid for each plagiarized copy. While the fees of publishing of a abroad research or study is one hundred US dollars "100 $".

9.The Journal shall not bear the responsibility for paying the fees of sending the hard copy to the researcher.

10. A brief scientific biography for the researcher shall be attached with the research or the study (a background) with his/her e-mail address.

11. The original copies of researches or studies submitted to Journal shall not be returned to their owners, whether published or not and the copyright shall be of the journal property as it may not be re-published in other scientific journal, only upon a written consent by the editor.

12. Each researcher shall be given a copy of the issue number in which his/ her research is published.

13- Opinions expressed in researches and studies reflect the views of the authors itself and do not necessarily reflect the views of the journal.

Publication Rules

Journal of Juridical and Political Science, a scientific specialized semi-annual refereed journal, approves the original authentic researches and studies, comments on judicial decisions, summaries of masters' theses and dissertations discussed and validated. In addition, making scientific reports for symposia, conferences, displaying new books, within the area of its specialization (Juridical and Political Science), and reviewing them whether provided in Arabic or English languages in accordance with the following rules and regulations:

1.The researcher shall undertake that the submitted research or study is authentic, it has never been published before, never been published in any other journal, and free of plagiarism as well.

2. The researcher shall take in consideration the rules and principles of scientific research (abstract in Arabic, Introduction, body, conclusion or results, margins, sources and references, the abstract shall be in English).

3. The research or the study shall not be part of a master's thesis or doctoral dissertation for the researcher or part of the book which has already been published except for researches plagiarized from masters' theses or dissertations provided by both the supervisor and the researcher jointly.

4. Researches shall be printed in four copies of a laser disc CD with an abstract in Arabic which shall not be more than 100 words. The summary shall be translated into English language by the Journal licensed interpreter who shall obtain an amount of (10,000) ten thousand Iraqi dinars for each abstract.

5-The researches written in English or French languages shall be certified by legal offices of translation which shall be responsible for language safety.

6. Researches shall be printed according to specified sizes and types as follows:

For the Arabic language : the font type is "Traditional Arabic, Bold, font size is "22" for headlines, "20" for sub-titles and of size "18" for

Editorial Board

No.	Name	work place	Adjective
1	Prof. Dr. Khalifa Ibrahim Uda Al – Tamimi	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	The Editor–in–Chief
2	Lecturer Haider AbdulRazaq Hameed	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	The Editor
3	Prof Dr. Mohammed Amin Al maidani	The Arab Center for Education on International Law and Human Rights - Strasbourg - France	Member
4	Prof Dr. Rasheed Hamad Al Inzi	College of Law- Kuwait University- Kwuait	Member
5	Prof Dr. Mustafa Ahmed Abu Al Khair	College of Law-Omar Al Mukhtar University- Al Baydhaa- Lybia	Member
6	Prof Dr. Mohammed NassrAl Deen Abul Rahman	College of Law- Ain Shams University- Egypt.	Member
7	Prof Dr. Hadi Shaloof	International University of Sarajevo - Bosnia and Herzegovina	Member
8	Prof Dr. Nuarrual Hilal Md Dahlan	Ghazali Shafi'i State College - Malaysian University of Utara – Malaysia	Member
9	Assistant Prof. Dr. Emad M. Jassim	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member
10	Assistant Prof. Dr. Talal H. Khalil	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member
11	Assistant Prof. Dr. Balasim Adnan Abdullah	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member
12	Assistant Prof. Dr. Ahmed F. Hussein	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member
13	Assistant Prof. Dr. Shakir A. Fadhil	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member
14	Assistant Prof. Dr. Raad Saleh Ali	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member

Arabic language corrector
Assistant Prof. Dr. Bushra Abdul Mahdi Ibrahim.

English language checker
Inst Dr. Maysaa Ridha Jawad

Technical supervision: Assistant Lecturer Hussein Ali Hussein

ISSN P. 2225-2509
ISSN E. 2957-3505

Journal of Juridical and Political Science

A Specialized Refereed Research Journal
Semi-annual
Issued by
College of Law and Political Science
Diyala University
Diyala / Iraq

Special Issue
The Fourth International Scientific Conference
Legislative policy in building good citizenship
25 – 26 May 2022

Archives Office (National Library) – Baghdad (1740) Year (2012).
ISO Bib ID (Iraq).